CONSEIL DU MARCHE FINANCIER
FINANCIAL MARRKET COUNCIL

بورصة تونس
BOURSE DE TUNIS

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

بورصة تونس
BOURSE DE TUNIS

هيئة السوق المالية
CONSEIL DU MARCHE FINANCIER
FINANCIAL MARRKET COUNCIL

دليلكم للإفصاح حول المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

دليل المعلومة غير المالية للشركات المدرجة بالبورصة

كلمة الافتتاح

بمبادرة من بورصة تونس و هيئة السوق المالية، تمّ إعداد دليل حول المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، لفائدة المؤسسات التونسية.
وانطلاقا من اقتناعنا أن كل نشاط اقتصادي للمؤسسات، له تداعيات لا تقتصر فقط على نتائج اقتصادية ومالية فحسب، بل أيضا غير مالية. ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها الممارسات وإفصاح الشركة عن أدائها المتعلق بالمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، انضمت بورصة تونس بتاريخ 25 أكتوبر 2015 إلى مبادرة البورصات المستدامة للأمم المتحدة.

وقد تمّ إطلاق هذه المبادرة خلال سنة 2009، وتضم أكثر من 100 بورصة. وتتمثل أهدافها في دراسة وسائل التعاون بين المراكز المالية والمستثمرين وهيئات الرقابة والمؤسسات ولها هدف مزدوج: تحسين الشفافية في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتشجيع التمويل المسؤول على المدى القصير والطويل.

هذا الدليل موجه من ناحية لأعضاء مجلس الإدارة والمسيرين والمديرين التنفيذيين للمؤسسات المدرجة، ومن ناحية أخرى، لجميع المتدخلين في نشاط هذه المؤسسات (مراقبو الحسابات وممثلو الموظفين والمساهمون والمستثمرون، ...). لإقناعهم بمزايا اعتماد توجه مبني على معايير البيئة والاجتماعية والحوكمة للشركة والفوائد المنتظرة بالنسبة للمجتمع بشكل عام.

ويستند هذا الدليل على مبادئ مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة ويشرح المفاهيم الأساسية لهذه المبادرة ويبين الفوائد الناتجة عن اعتماد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، كما يقترح توصيات عملية لإعداد تقارير الإفصاح وفي الوقت نفسه يتيح هذا الدليل المرونة الكافية للشركات لإعداد هذه التقارير آخذا بعين الاعتبار خصوصيات الشركات وتحدياتها.

وبالاعتماد على المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وعلى توصيات الاتحاد الدولي للبورصات(WFE) وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (ODDs) يقترح هذا الدليل مجموعة من المؤشرات التي يمكن للشركات الاعتماد عليها تدريجيا للإفصاح عن أدائها المتعلق بالمعايير البيئية والمجتمعية ومعايير الحوكمة (ESG).

وأخيرًا، هذا الدليل يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمنظمات والمؤسسات ويعكس كذلك الحركية التي يشهدها مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في تونس (القانون عدد 35 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية ونشر دليل إصدار السندات المستدامة ...). ويندرج أيضا في استمرارية التزامات تونس الدولية بموجب الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

المدير العام
لبورصة الأوراق المالية بتونس

رئيس
هيئة السوق المالية

كلمة شكر

تتقدم كل من هيئة السوق المالية وبورصة تونس بالشكر لمؤسسة كونراد أديناور على مساندتها ودعمها وكذلك لجميع المؤسسات المدرجة وكل من ساهم من المتدخلين في إعداد هذا الدليل:

رئاسة الحكومة: الإدارة العامة للحوكمة والوقاية من الفساد؛

وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار: الإدارة العامة للتمويل؛

البنك المركزي التونسي؛

الهيئة العامة للتأمين؛

الهيئة التونسية للاستثمار؛

صندوق الودائع والأمانات؛

الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية؛

جمعية وسطاء البورصة؛

الجمعية التونسية لرؤوس الأموال؛

الجامعة التونسية لشركات التأمين؛

مكتب الاستشارات الاستراتيجية وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة Key consulting –Key Values.

المحتويات

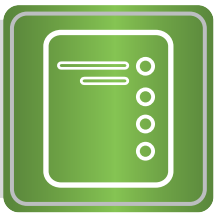

1. مقدمة 7

2. التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة. 8

3. لماذا الانخراط في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ولماذا الإفصاح عن الإلتزامات في هذا المجال؟ 11

4. المعايير والمبادرات الأكثر تأثيرا فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتنمية المستدامة. 15

5. كيف يتم إعتماد تمشي المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والإفصاح عن الالتزامات البيئية والمجتمعية والحوكمة؟ 21

6. ما هي المؤشرات الرئيسية التي يجب اعتمادها؟ ـ قائمة متكونة من 32 مؤشرًا. 31

7. الملاحق: 1 - 2 - 3 - 4 37

1. مقدمة

يهدف هذا الدليل إلى مساعدة الشركات المدرجة في بورصة تونس، حول كيفية تقديم وتثمين التزاماتها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة.

ويظل هذا الدليل مناسبا لجميع المؤسسات، بغض النظر عن تركيبة مساهميها أو حجمها أو قطاع نشاطها أو موقعها الجغرافي.

ويهدف أيضا إلى مزيد التعريف بمفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وتداعيات الإفصاح غير المالي.

ويعتبر هذا الدليل وسيلة عملية نظرا لما يحتويه من توصيات عملية متعلقة بالخطوات التي يجب على المؤسسات اتباعها لإعداد تقارير الإفصاح حول المسؤولية البيئة والمجتمعية والحوكمة. كما يقترح مجموعة من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لإعداد هذه التقارير.

ومن جهة أخرى، يعتمد هذا الدليل على الوثائق المرجعية الدولية المتعلقة بمعايير الإفصاح عن الالتزامات البيئية والمجتمعية ويهدف الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية لا تقل أهمية عن بعضها البعض ولا يمكن فصلها وهي كالتالي:

- إعطاء قوة دفع لتنفيذ استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركات على أساس رؤية مشتركة وذلك لإحداث قيمة مشتركة للشركة وللأطراف ذات العلاقة،

- تعزيز الحوار بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة،

- المساهمة في إعداد معلومات منظمة وقابلة للمقارنة فيما يخص أداء الشركات وممارساتها المتعلقة بالتزاماتها البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ويشكل هذا الدليل بذلك مرجعية لجميع المهتمين بالمعلومات المتعلقة بالتزامات الشركة وممارساتها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وهو ضروري بشكل خاص لإعداد أي مستند أو تقييم يتطلب مثل هذه المعلومات.

وفي المقابل، يجب اعتماد هذا الدليل كأداة لإعانة الشركات لوضع استراتيجيات تنمية مستدامة والإفصاح عن ممارساتها في هذا المجال وبالتحديد فيما يتعلق بالمجال البيئي والاجتماعي والحوكمة.

2. التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة.

التنمية المستدامة

وفقًا للتعريف الذي اقترحته لجنة براندتلاند العالمية في سنة 1987، فإن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم».

تتمحور التنمية المستدامة حول ثلاث ركائز مترابطة:

الركيزة الاقتصادية: تطوير النمو والتميّز الاقتصادي، من خلال أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدامة، في إطار احترام أخلاقيات الأعمال؛

الركيزة البيئية: الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتطويرها وتعزيزها على المدى الطويل، من خلال الحفاظ على التوازنات البيئية الرئيسية وتقليل المخاطر ومنع الآثار البيئية؛

الركيزة الاجتماعية والمجتمعية: تلبية احتياجات الإنسان وتحقيق الهدف من العدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في المسائل المتعلقة بالصحة والإعمار والاستهلاك والتعليم والعمل والثقافة ...

المسؤولية المجتمعية للشركات RSE

المسؤولية المجتمعية للشركات هي تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة وأركانها الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وتعرف المسؤولية المجتمعية للشركات بأنها «مسؤولية الشركة فيما يتعلق بتأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة»، مما يؤدي إلى سلوك شفاف وأخلاقي من شأنه أن:

- يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك صحة المجتمع ورفاهه،
- يراعي توقعات الأطراف المتدخلة،
- يمتثل للقوانين المطبقة ويتناسق مع المواصفات الدولية المتعلقة بالسلوك،
- يندمج داخل الشركة ويتفعل في علاقاتها (إيزو 26 000).

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG): ما هي؟

يتم استخدام المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة أساسا من قبل المتعاملين الماليين وتمثل الركائز الثلاث لتحليل أداء الشركات المتعلق بالإفصاح غير المالي.

وبصورة أكثر تحديدا تمكن هذه المعايير (ESG)، المستثمرين والبنوك والجهات الأخرى من تقييم أداء الشركات المتعلق بمسؤولياتهم البيئية وإزاء الأطراف ذات العلاقة (العملة والشركاء والمزودون والحرفاء وغيرهم).

«خلال سنة 2020، قام 75٪ من المستثمرين المؤسساتيين بدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية الاستثمار الخاصة بهم، مقارنة بـ 70٪ خلال سنة 2019»(استفتاء RBC خلال سنة 2020)

المعيار البيئي يأخذ بعين الاعتبار التصرف في النفايات ومبادرات الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري واجتناب المخاطر البيئية (تلوث المياه الجوفية،...) والحفاظ على الموارد الطبيعية.

المعيار الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية وتكوين الموظفين وقابلية التوظيف واحترام حقوق الموظفين وتوظيف الأقليات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ونوعية الحوار الاجتماعي والتوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية والتمييز في العمل وبشكل أشمل تعزيز حقوق الإنسان سواء داخليًا في المؤسسة أوفي محيطها الخارجي.

معيار الحوكمة التحقق من استقلالية مجلس الإدارة من الهيكل الإداري ومن وجود اللجان داخل المجلس والشفافية حول مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين وتمثيلية المرأة في مجالس الإدارة والهيئات الإدارية ومكافحة الفساد ومبدأ الشرعية وجودة الحوار مع مختلف الأطراف المتداخلة وكذلك أخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار.

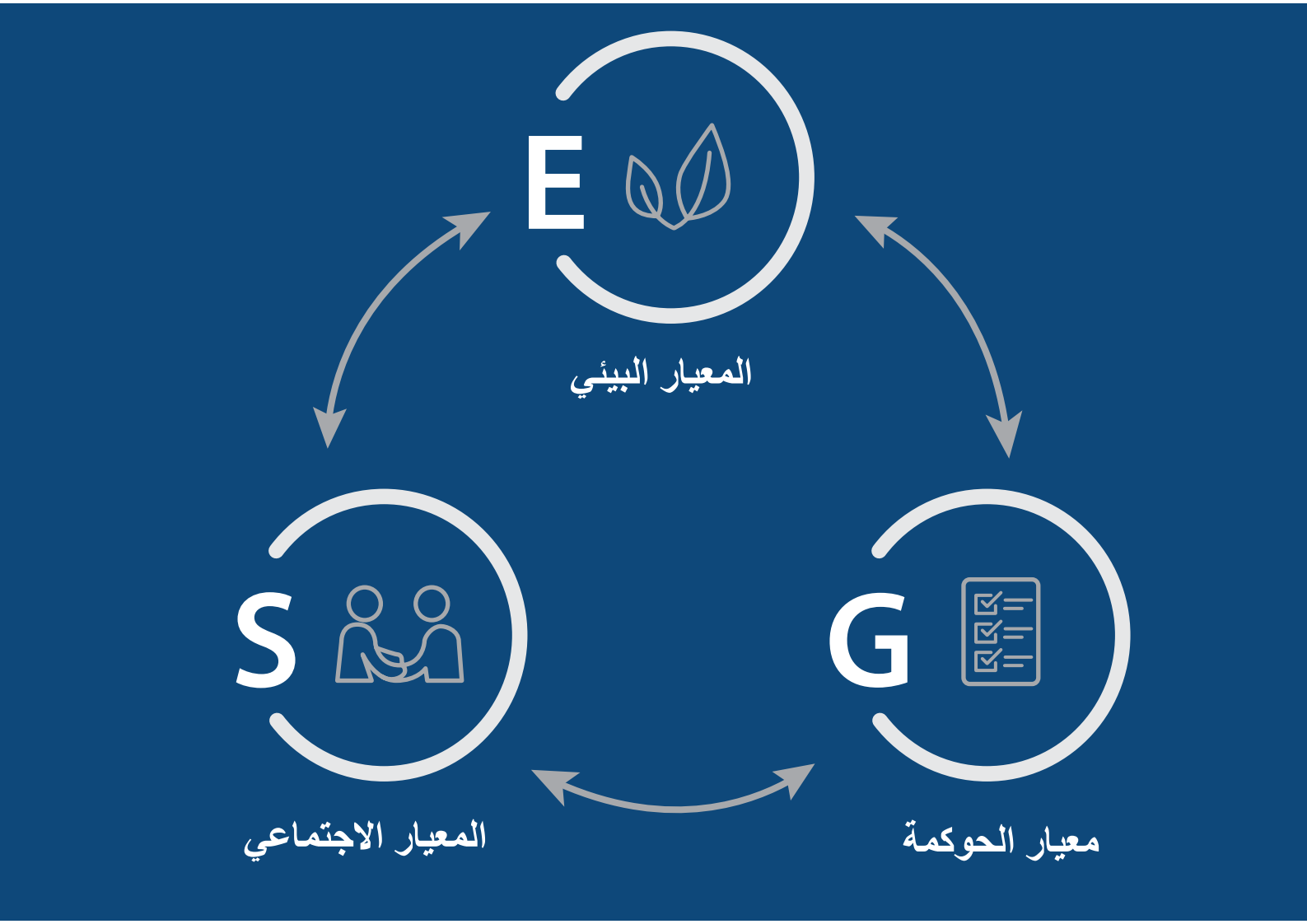

3. لماذا الانخراط في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ولماذا الإفصاح عن الإلتزامات في هذا المجال؟

زيادة الأداء العام

يؤدي حسن إدارة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى تحسين الأداء العام، الذي سيؤدي، إذا تم الإفصاح عنه، إلى نتائج مالية.

كما ورد في خطة العمل للاستثمار المسؤول أنّ من بين أكثر من 2000 دراسة أجريت منذ سنة 1970، 63 ٪ من بينها أنشأت رابطًا إيجابيًا بين نتائج الإفصاح حول البيئية والاجتماعية والحوكمة للمؤسسة من جهة وأداءاها المالي من جهة أخرى.

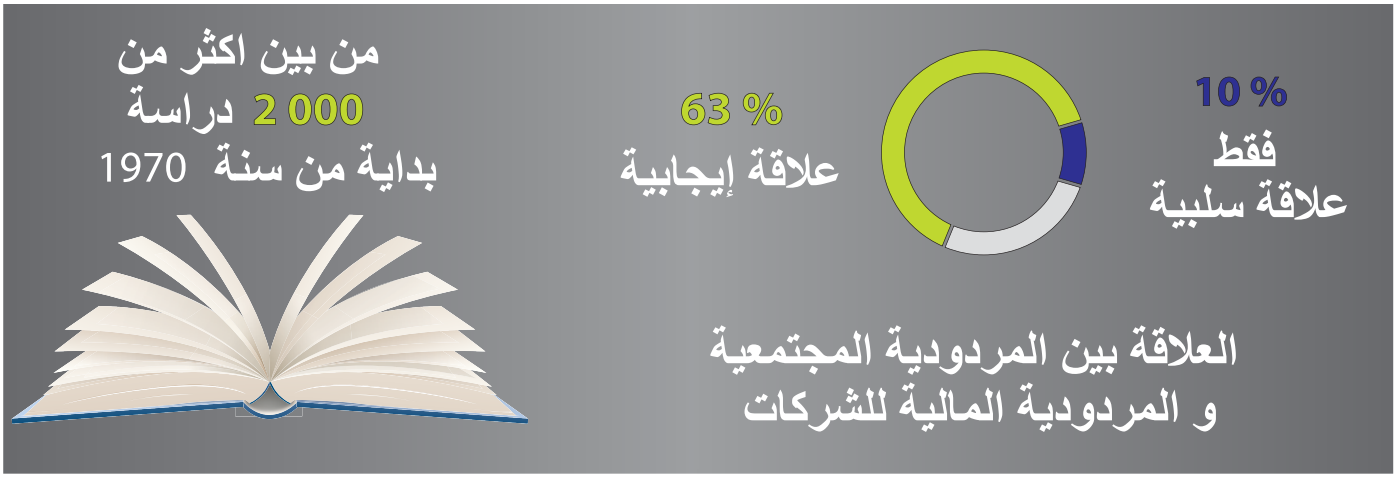

تلبية توقعات الحرفاء ومصدري الأوامر

أصبحت المسؤولية المجتمعية للمؤسسات شيئا فشيئا معيارًا تمييزيا بالنسبة للشركات للتفوق على منافسيها، لا سيما في إطار طلب العروض سواء الخاصة أو العمومية.

تحسين الأداء وتقليص التكاليف

يؤدي الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الى انخفاض مستوى التكاليف بفضل الاقتصاد في الموارد (الطاقة والمواد الأخرى) أو تحسين استهلاكها.

ويمكن إعتماد إجراءات المسؤولية المجتمعية للشركات أيضًا من التقليل من تكاليف نقص الجودة والتكاليف المرتبطة بالتغيب عن العمل والحوادث والأمراض المهنية.

وبشكل عام، يمكّن الالتزام بمنهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، لتحسين الكفاءات التشغيلية للمؤسسة.

تحسين صورة وإشعاع المؤسسة

اعتماد منهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، يشكل دورًا حاسمًا في إشعاع وجاذبية «العلامة التجارية للمؤسسة»، لدرجة أن تصبح مطلب رئيسي فيما يتعلق بالعمل واستقطاب المواهب المحتملة التي تبحث عن « المعنى » و « المسؤولية »، لا سيما من الأجيال الشابة.

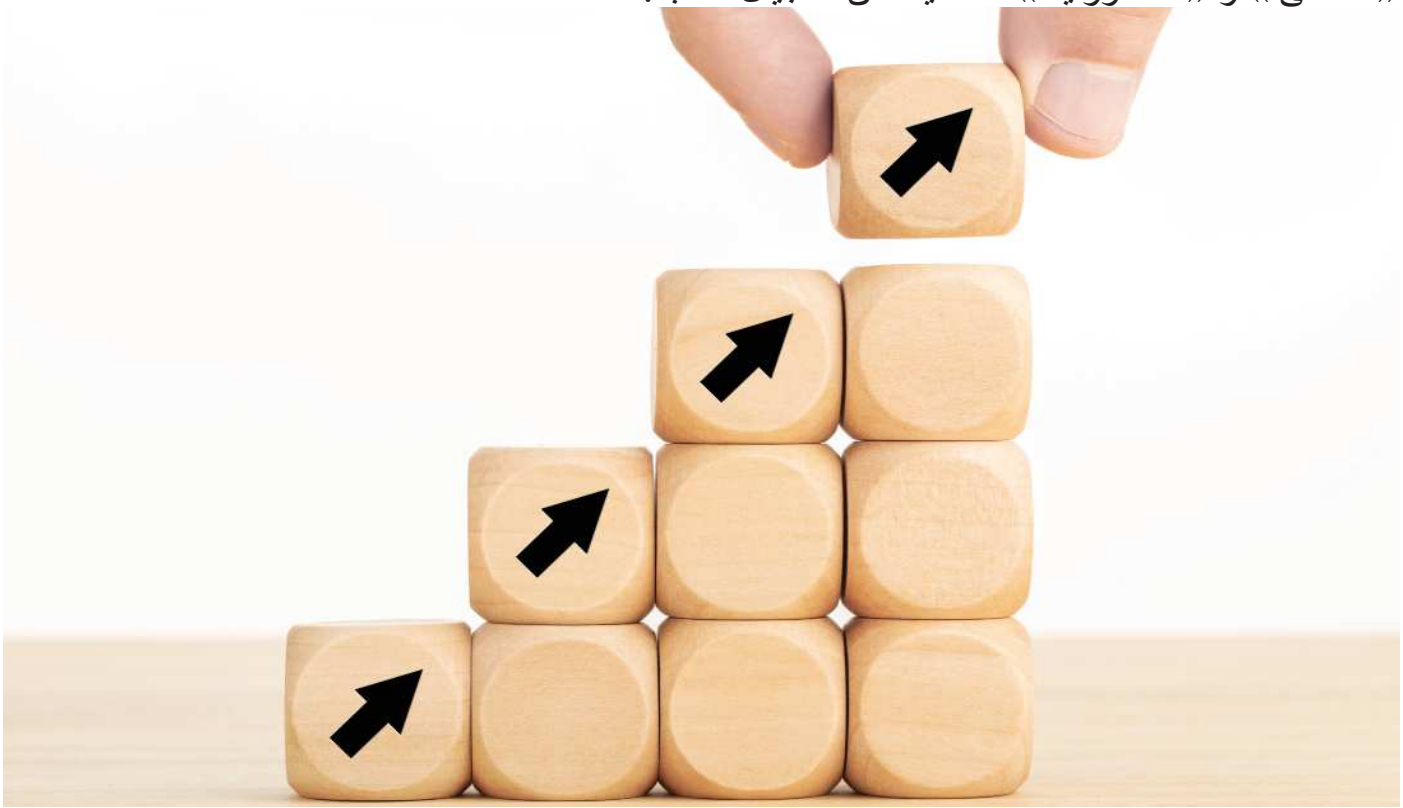

توقع المخاطر واغتنام الفرص

بحسب نتائج الدراسة «التركيز على المخاطر» الصادرة عن معاهد التدقيق الداخلي للاتحاد الأوروبي ECIIA، تحتل المخاطر المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات المرتبة الرابعة من بين العشر مخاطر التنظيمية التي واجهتها الشركات خلال سنة 2019. [1]

ويمكّن إعداد تقارير الاستدامة وفق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من تحسين تحديد المخاطر التي قد تواجهها الشركات، وبالتالي التحكم فيها بشكل أفضل أو بصفة أشمل لإحتوائها.

وأخيرا يمكّن دمج التأثيرات المحتملة للعوامل المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية والحوكمة من استغلال الفرص الاقتصادية الجديدة من خلال الاحتفاظ بالحرفاء الحاليين وجذب حرفاء جدد والتكيّف مع تطور الطلب على منتجات وخدمات أكثر مسؤولية.

احترام أو استباق المتطلبات التشريعية

أدى تطور التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات إلى تطور هام على مستوى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذا المجال.

وبالتالي يمكّن اعتماد منهج المسؤولية المجتمعية للشركات من التأقلم مع هذه التشريعات واستباقها.

1 https://www.ifaci.com/wp-content/uploads/Risk-in-Focus_2019.v5_FRANCE.pdf

جذب المستثمرين وطمأنة المقرضين وشركات التأمين

على ضوء الاهتمام المتزايد الذي يوليه المستثمرون والمقرضون الى معايير الحوكمة والبيئة والاجتماعية، فإن الشفافية بشأن هذه المعايير تساعد في جذب رؤوس الأموال على المدى البعيد وتحسين نوعية التمويل وشروطه.

وعموما، فإن انخراط الشركات في سياسة المسؤولية المجتمعية، غالبا ما يكون ضمانا بالنسبة للشركاء الماليين فيما يتعلق بحسن إدارة الشركة.

تلبية متطلبات المستثمرين ووكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة: تعزيز النفاذ إلى مصادر التمويل

على مدى السنوات العشر الماضية، شهدنا تطورًا كبيرًا في الاستثمارات المستدامة والمسؤولة كما أصبح التصنيف البيئي والاجتماعي أو التصنيف بالاعتماد على معلومات غير مالية شائعًا للغاية مع ظهور واندماج وكالات التصنيف البيئي والاجتماعي والحوكمة. ونتيجة لذلك، شهدنا تطور العديد من مؤشرات سوق الأوراق المالية التي تعمل مثل المؤشرات التقليدية باستثناء أنها تقوم بتقييم المؤسسات وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وبالتالي، أصبح الأداء غير المالي معيارًا متزايد الأهمية للاستثمار.

4. المعايير والمبادرات الأكثر تأثيرا فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتنمية المستدامة.

مرجعيات تحديد الالتزامات البيئية والاجتماعية - المواصفة الدولية ايزو 26000 (ISO 26000)

المواصفة الدولية **ايزو 26000** هي المعيار المرجعي لأي شركة تفكر في اعتماد منهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات. وهو نتيجة إجماع دولي واسع.
ترتكز مواصفة **ايزو 26000** على 7 مواضيع جوهرية متعلقة بالمسؤولية المجتمعية:

- الحوكمة
- حقوق الأنسان
- ظروف وعلاقات العمل
- البيئة
- حسن الممارسة في الأعمال
- المسائل المتعلقة بالمستهلك
- والالتزامات الاجتماعية

وتضبط المواصفة الدولية **ايزو 26000** 7 مبادئ متعلقة بالتسيير والإدارة قياسا بما تفترضه المسؤولية المجتمعية وهي:

- المساءلة،
- الشفافية،
- السلوك الأخلاقي
- الاعتراف بمصالح الأطراف ذات العلاقة،
- احترام مبدأ الشرعية،
- الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية لحسن السلوك
- احترام حقوق الإنسان.

وتقدم مواصفة **ايزو 26000** توجهات لجميع أنواع المؤسسات، بغض النظر عن حجمها أو موقعها. والتي تمكن من:

- تحديد تأثيرات قرارات وأنشطة الشركة فيما يتعلق بالمواضيع الجوهرية للمواصفة ايزو 26000
- تحديد الأطراف ذات العلاقة والحوار معهم.

أهداف التنمية المستدامة [2]

تحدد أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة 17 أولوية على الصعيد الدولي يتعين تحقيقها بحلول سنة 2030 (جدول أعمال 2030):
ويجب أن يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى انتقال عادل نحو تنمية اقتصادية تحترم السكان والبيئة من منظور الشراكة مع جميع الأطراف ذات العلاقة: المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والجامعات والجمعيات، ...

وتتمثل المساهمة الإيجابية في أهداف التنمية المستدامة في تطوير نماذج الأعمال التي تعزز تحقيق هدف أو أكثر، مع الحد من الآثار السلبية على أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

يحدد الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي التزام البنك بتعزيز التنمية المستدامة من خلال سياسة ومجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية المحدثة لدعم مشاريع البلدان المقترضة.

ويشمل هذا الإطار ما يلي:
- رؤية للتنمية المستدامة: تعكس توجهات البنك الدولي فيما يتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية،
- السياسة البيئية والاجتماعية التي ينتهجها البنك الدولي بشأن تمويل مشاريع الاستثمار، والتي تحدد متطلبات البنك الدولي؛
- المعايير البيئية والاجتماعية، ومرفقاتها، التي تحدد الأحكام التي تنطبق على المقترض والمشاريع[3]

2 للاطلاع على مرجع مفصل من 17 هدف للتنمية المستدامة ، يرجى الرجوع إلى المرفق 1
3 للاطلاع على مرجع مفصل من 10 معايير بيئية واجتماعية، يرجى الرجوع إلى المرفق 3

مرجعيات إعداد تقارير التنمية المستدامة

هنالك العديد من المرجعيات العالمية للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة.

المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)

هي منظمة دولية غير ربحية تم إنشاؤها سنة 1997 بهدف تعزيز التنمية المستدامة.
وطوّرت المبادرة العالمية لإعداد التقارير معايير موثوقة وذات مصداقية تمكن الشركات من الإفصاح عن أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويعدّ هذا المرجع الإطار الأكثر استخداما في العالم، حيث تمّ نشر 36 000 تقرير سنوي وفقا لمعايير GRI.

المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC)

هو مجموعة من الشخصيات الدولية الذين نشروا خلال سنة 2013 إطارًا دوليًا متكاملًا لإعداد التقارير بما يسمح للمؤسسات بتقديم معلومات هادفة ومهمة عن استراتيجياتها وحوكمتها وأدائها وآفاقها المستقبلية بشكل موجز وقابل للمقارنة.

المعايير القطاعية لمجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB)

هي منظمة غير ربحية تابعة للأمم المتحدة، وقد نشرت مجموعة من المعايير القطاعية بشأن التنمية المستدامة، وهي تخص اليوم 77 قطاعا
ولوضع معاييرها، تأخذ هذه المنظمة بعين الاعتبار الخمس مكونات التالية: البيئة ورأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري والابتكار والنموذج الاقتصادي والقيادة والحوكمة.

مشروع الكشف عن الكربون (CDP)

هي منظمة دولية غير ربحية تدير أكبر منصة لإعداد التقارير البيئية الموجهة للمؤسسات وكذلك للمدن. وتتيح هذه المنصة العالمية لمختلف الجهات الفاعلة تقييم ومشاركة بياناتهم البيئية.

مجلس الاستقرار المالي - فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)

هو كشف طوعي ومتكامل عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي تستخدمه المؤسسات لتوفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين وشركات التأمين والأطراف ذات العلاقة.

الإطار التشريعي للمسؤولية المجتمعية للشركات في تونس

قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات عدد 2018-35

تجسد التزام تونس بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات من خلال إصدار القانون عدد 35 بتاريخ 11 جانفي 2018 الذي يطبق على جميع المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة، كبيرة أو صغيرة ويهدف إلى تحسين مناخ العمل داخل المؤسسة وإرساء العدالة المجتمعية بين المناطق وترسيخ مبدأ المصالحة بين المؤسسة وبيئتها.

ويتضمن هذا القانون ست فصول، بما في ذلك الفصل 2 الذي يشجع المؤسسات العمومية والخاصة وغيرها على تخصيص أموال لتمويل المشاريع في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات - وهي مشاريع تسمح بتنمية تشغيلية الشباب وتنمية الاقتصاد الأخضر.

إنجازات تشريعية أخرى تتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات في تونس

بالإضافة إلى قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، تجدر الإشارة إلى أن الإطار التنظيمي في تونس يساعد على تطبيق المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، حيث بادرت تونس في هذا الإطار بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة وحقوق العمال.

وتبعا لذلك، صدرت العديد من النصوص القانونية والترتيبية والتي تهدف إلى تنظيم علاقات العمل وحماية صحة الموظفين وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الفساد...

الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات وبالتنمية المستدامة[4]

تبعا للإطار التشريعي الذي تمّ الإشارة إليه، وقع بلورة استراتيجية وطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات وأخرى من أجل التنمية المستدامة.

الاستراتيجية الأولى تهدف أساسا الى تشجيع جميع أنواع المنظمات على دمج القضايا الاجتماعية والبيئية في نشاطها اليومي. أما الثانية فتحدد 9 تحديات ذات أولوية للتنمية المستدامة في تونس وهي كالتالي:

1- ترسيخ الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع دمج مفهوم الاقتصاد الأخضر؛
2- تعزيز الاقتصاد الفعال وتقوية العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق الجهوية؛
3- التصرف المستدام في الموارد الطبيعية؛
4- الترويج لتخطيط عمراني أكثر توازناً على أساس النقل الفعال والمستدام؛
5- تعزيز جودة حياة أفضل للمواطنين؛
6- تطوير نجاعة الطاقة وتعزيز الطاقات المتجددة؛
7- تعزيز القدرات على التكيف مع تغير المناخ؛
8- تعزيز مجتمع المعرفة،
9- تكييف الحوكمة من أجل تعزيز التنمية المستدامة بشكل أفضل.

كما أن لتونس استراتيجيات متنوعة: استراتيجية اقتصاد أخضر واستراتيجية وطنية للاندماج المالي واستراتيجية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد واستراتيجية وطنية حول تغير المناخ...

4 الروابط لهذه الاستراتيجيات المختلفة في الملحق عدد 3

معايير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في تونس[5]

المبادرات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتنمية المستدامة في تونس

في السنوات الأخيرة، شهدنا تطوير العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في تونس نذكر منها:

إطلاق الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة

شجعت تونس تنفيذ الميثاق العالمي للأمم المتحدة منذ سنة 2005.

وتمّ إطلاق الشبكة المحلية للميثاق العالمي رسمياً في 8 سبتمبر 2015. وتشكل هذه المبادرة إطار عمل يساهم في تطوير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في تونس.

وقد نتج عن ذلك بشكل ملموس تنظيم مؤتمرات وندوات ورفع مستوى الوعي والتدريب على المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتنمية المستدامة.

والى حدود ديسمبر 2020، انضمت 57 شركة تونسية إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

إصدار المرجعية الوطنية للحوكمة

بدأ العمل بالمرجعية الوطنية للحوكمة لتوفير المبادئ والشروط التوجيهية للحوكمة المسؤولة التي تركز على مصالح المواطنين في المؤسسات العمومية والخاصة.

ويوفر هذا الإطار أيضا أدوات دعم تدريجية لمساعدة المؤسسات العمومية والخاصة على المشاركة في الحوكمة الرشيدة والممارسات الأخلاقية ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة الاجتماعية.

ويهدف هذا الدليل إلى تأسيس إدارة مسؤولة ومواطنة تقوم على 4 مبادئ: الحوكمة الرشيدة والالتزام الأخلاقي والتوقي من الفساد والمسؤولية المجتمعية.

5 ليست قائمة شاملة بل تتضمن مبادرات الأكثر أهمية في المجال

المبادرات المتعلقة بالسوق المالية:

انضمام بورصة تونس إلى مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSEI)

انضمت بورصة تونس خلال سنة 2015 إلى مبادرة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الميثاق العالمي) وكذلك إلى «مبادرة البورصات المستدامة» التي أطلقتها الأمم المتحدة في شهر أكتوبر 2015.

وتنفيذا للإلتزامات الناتجة عن هذه المبادرة، اتخذت بورصة تونس إجراءات لزيادة وعي الشركات المدرجة بخصوص المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وقضايا التنمية المستدامة كما عملت أيضًا على تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة بين الشركات المدرجة.

إصدار أول دليل تونسي لإصدار سندات خضراء ومسؤولة اجتماعياً ومستدامة «السندات الخضراء الاجتماعية والمستدامة»

تم إعداد هذا الدليل من قبل هيئة السوق المالية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

ويهدف إلى تعزيز دور السوق المالية في تمويل المشاريع التي تلبي احتياجات التنمية البيئية والمجتمعية ومتطلبات التنمية المستدامة للبلاد.
ويوصي هذا الدليل، على وجه الخصوص، الجهات المصدرة للسندات المستدامة بإعداد مجموعة من المعلومات عن:
- استخدام الأموال المجمعة ؛
- آثار المشاريع الممولة أو المطورة عبر مؤشرات قياس أداء تمكن من قيس هذه الآثار...

5. كيف يتم إعتماد تمشي المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والإفصاح عن الالتزامات البيئية والمجتمعية والحوكمة؟

01 التشخيص

القيام بالتشخيص الأولي:

وضع قائمة لجرد إجراءات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المنفذة من قبل المؤسسة، دون شرط ربطها باستراتيجية في هذا المجال.

تقييم مستوى تطور منهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، لا سيما فيما يتعلق بالمواضيع السبعة المركزية الخاصة بالمواصفة ايزو 26000.

توعية وتدريب موظفي المؤسسة على قضايا المسؤولية المجتمعية وتحديد سفراء هذا التمشي.

من هو صاحب المصلحة؟

يعرف صاحب المصلحة على أنه «كل فرد أو مجموعة لها مصلحة في قرارات أو أنشطة هيكل معين»[6].
أصحاب المصلحة هم جهات فاعلة داخليا وخارجيا في المؤسسة ويمكن أن تؤثر أو تتأثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، إيجابًا أو سلبًا من خلال الأنشطة والمنتوجات والخدمات والاستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسة لتحقيق أهدافها.

يتضمن أصحاب المصلحة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من بينها (قائمة غير حصرية):

- المتدخلين الماليين: المساهمون والمستثمرون ووكالات التصنيف الائتماني،
- الحرفاء والمستهلكون،
- الموظفون،
- المزودون،
- السلطات المحلية،
- السلطات العمومية،
- المجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والجمعيات والشبكات.

أصحاب المصلحة هم جوهر منهج التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات ويعتبر الحوار معهم عنصرا رئيسيا في حوكمتهم الرشيدة.
و تحديدا و كما تبين الخطوط العريضة للمبادرة العالمية لإعداد للتقارير، يجب على الشركة:

- تحديد أصحاب المصلحة الخاصين بها: وضع قائمة لهم (رسم خريطة)
- وإبراز مدى استجابتها لمصالحهم وانتظاراتهم المشروعة (حوار)

6 مواصفة ايزو 26000 بشأن المسؤولية المجتمعية، الفقرة 20.2

رسم خريطة أصحاب المصلحة:

1. تحديد محيط وتحديات الحوار:

يجب على المؤسسة تحديد الرؤية ودرجة الطموح المرجو من عملية الحوار.

2. تحديد الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة:

يجب على المؤسسة إعداد قائمة تتضمن أصحاب المصلحة الخاصين بها. وتعتمد هذه القائمة على أنشطتها وتأثيراتها وأهدافها.

ويجب على المؤسسة بعد ذلك مراجعة هذه القائمة من خلال مراعاة معايير معينة (السلطة وشرعية الطلبات والتأثير والمصالح...).

3. ترتيب أصحاب المصلحة من حيث أولوية الحوار

يجب أن تختار المؤسسة أصحاب المصلحة المناسبين والأكثر شرعية. وغالبًا ما يتعلق الأمر برسم خريطة لأصحاب المصلحة مما يسمح برسم علاقة المؤسسة مع جميع أصحاب المصلحة.

4. الحوار مع أصحاب المصلحة

يمكن أن يتخذ الحوار عدة أشكال: المعلومات والاتصال والتشاور والتنسيق والتفاوض والوساطة والتعاون أو الشراكة.

ويعتمد اختيار إحدى هذه الأساليب بشكل أساسي على النية الأساسية للمؤسسة والأهداف والأولويات المخصصة للحوار، ولكن أيضًا على الوسائل المتاحة لإنطلاق مثل هذه العملية.

وتحدد المبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI (101) في هذا الصدد أنه من المهم أن تسمح الوسائل المستخدمة للحوار بتحديد انتظارات أصحاب المصلحة ومساهمتهم في الاستراتيجية المستدامة للشركة.

03 تقييم الأهمية النسبية

معايير التقارير غير المالية الرئيسية **جعلت من الأهمية النسبية مبدأ توجيهيا إن لم يكن مبدأً تأسيسيا.**
ووفقًا لمبادرة التقارير العالمية GRI، في سياق إعداد التقارير غير المالية: «الأهمية النسبية هي المبدأ الذي يحدد القضايا ذات الأهمية الكافية لتغطيتها في التقرير».

الخطوات الخمس لتحليل الأهمية النسبية

الخطوة الأولى:
تعريف القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ذات الصلة بالمؤسسة.

ووفقًا لمبادرة العالمية لإعداد التقارير، لتحديد مدى أهمية قضية معينة، يجب مراعاة العوامل الداخلية والخارجية، مثل مهمة المؤسسة واستراتيجيتها وتوقعات أصحاب المصلحة وقوة تأثير المؤسسة (سلسلة الإمدادات) والخلفية (المستهلك)، وكذلك اللوائح والمعايير والاتفاقيات الدولية التي تعتزم المؤسسة الامتثال لها.

الخطوة 2:
الترتيب التفاضلي لهذه القضايا من قبل أصحاب المصلحة داخل المؤسسة وخارجها مع مراعاة توقعات وتصورات أصحاب المصلحة بشأن أهمية القضايا المحددة في الخطوة الأولى.

الخطوة 3:
تقييم وتقدير أثر هذه القضايا على نشاط المؤسسة، ولا سيما فيما يتعلق برسم خرائط للمخاطر المتعلقة بها: الأثر المالي والقانوني وعلى السمعة، ... . ويتعين على المؤسسة أن تقيّم بشكل خاص التأثيرات (السلبية والإيجابية والحالية والمستقبلية) لنشاطها على أهداف التنمية المستدامة.

وتمكن هذه الخطوة من تحديد الآثار الإيجابية التي يمكن تعزيزها والآثار السلبية التي ينبغي تخفيفها أو إزالتها.

الخطوة 4:
التمثيلية على مستوى شبكة الأهمية النسبية:
تحديد مواقع القضايا على شبكة الأهمية النسبية وتحديد أبرزها.

وتيسيرا لقراءة واعتماد هذه القضايا ينبغي ترتيب الأولويات تنازليا مع مراعاة الأهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة والأثر الذي تحدثه على أعمال المؤسسة.

وبصورة أكثر تحديدا، يُدعى المديرون في هذه المرحلة إلى التفكير في أثر قضايا المسؤولية المجتمعية للمؤسسات على الأداء الاقتصادي للمؤسسة من حيث المخاطر والفرص.

الخطوة 5:
المصادقة على المسائل ذات الأولوية من قبل أصحاب القرار بالمؤسسة
تستند هذه الخطوة إلى دراسة العلاقة بين مسائل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات التي تم تحديدها كأولويات في السابق والأهداف الاقتصادية الاستراتيجية للمؤسسة.

مثال الشبكة النسبية وفقًا للمبادرة العالمية لإعداد للتقارير

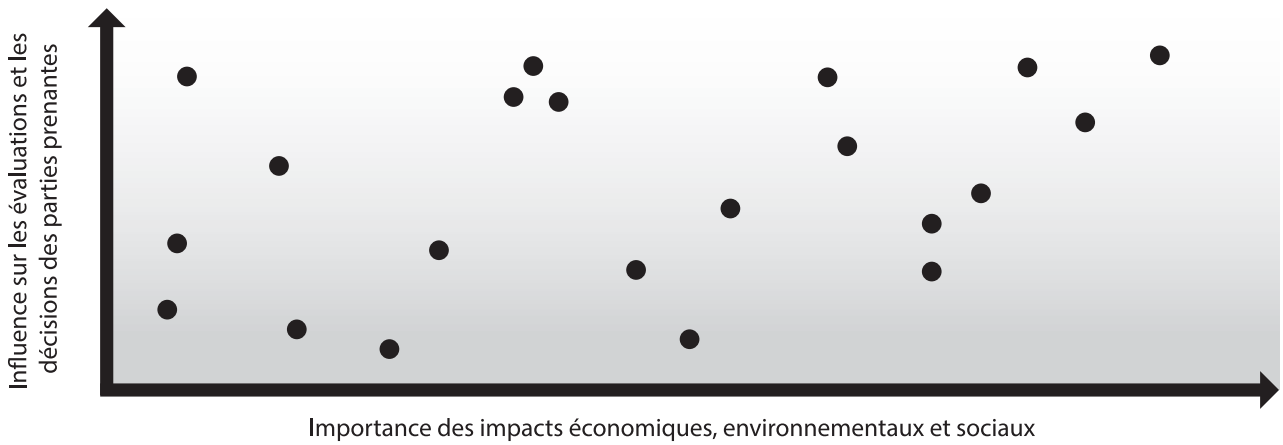

04 وضع استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة :

دمج تحديات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ضمن إستراتيجية المؤسسة و إعداد خطة عمل

1- إدماج منهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في الخارطة الاستراتيجية للمؤسسة عن طريق التزام الإدارة في وثيقة رسمية.

2- المشاركة في بناء خطة عمل مع أصحاب المصلحة: خريطة طريق

3- حشد الفريق حول خارطة الطريق من خلال زيادة الوعي والتدريب.

4- تنظيم حوكمة منهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات: حيث أن نجاح اعتماد منهج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات يكون من خلال خطة عمل تعتمد أساسا على مشاركة الإدارة ويجب أن تكون استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جزءا من الاستراتيجية العامة للشركة وأن تندمج في الحوكمة.

05 إعداد تقرير وفقا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

المسؤولية المجتمعية للمؤسسات هي عملية تطويرية مستمرة. وبالتالي يفترض أن تقوم المؤسسة بتقييم وتقديم تقارير عن منهجها وتقدمها وطرق التحسين التي ينبغي اعتمادها.

ويعد نشر المعلومات غير المالية وسيلة ناجعة بالنسبة لأي شركة للإفصاح عن أدائها المتعلق بالمعايير البيئية والمجتمعية ومعايير الحوكمة (ESG). وهذا التوجه، ليس ممارسة عرضية ولكنه مسؤولية كاملة للشركة.

وتعتمد الشركات في ذلك على إعداد تقارير تستوجب تعيين مسؤول وتشكيل فريق متنوع لجمع المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية للشركة.

بالإضافة إلى تمكين المؤسسة من تحديد مواطن القوة والضعف في استراتيجيتها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات وإضفاء الطابع الرسمي عليها، فإن التقارير غير المالية تساهم في تحقيق الشفافية اللازمة للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقاتها بمختلف أصحاب المصلحة، وكثيرا ما تكون سببا لتحقيق مزيد من الأرباح.

جودة المعلومات غير المالية

على غرار المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)، يوصي هذا الدليل باحترام عدة مبادئ لضمان جودة المعلومات غير المالية المنشورة، وهي:

1. الوضوح:

يجب على المؤسسة تقديم المعلومات بطريقة واضحة ومتاحة لأصحاب المصلحة الذين يستخدمون هذه المعلومات. ويجب أن تكون الصياغة والعرض واضحين وخاليين من التحيز والغموض.

2. المقارنة:

يجب على المؤسسة تحديد المعلومات وتجميعها وإبلاغها بطريقة متناسقة. كما يجب تقديم المعلومات بطريقة تسمح لأصحاب المصلحة بتحليل الاختلافات في أداء الشركة بمرور الوقت وإجراء مقارنات مع الشركات الأخرى. لذلك يجب شرح أي تغيير في المنهجية وتحديد الأسباب والآثار.

3. الأهمية:

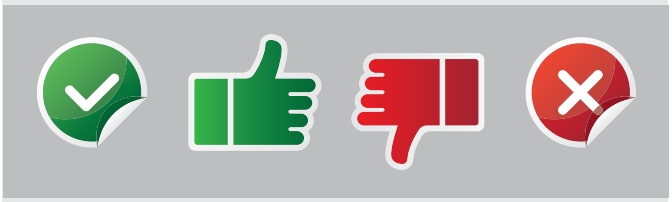

يجب على المؤسسة نقل المعلومات ذات الصلة التي تعكس التأثير الحقيقي للمؤسسة سواء كان إيجابياً أو سلبياً. وتمثل الأهمية النسبة المحددة لأمر معين، من خلالها يمكن اعتبار ذلك الأمر ضروري للإشارة إليه في التقرير.

4. الموثوقية:

يجب على المؤسسة جمع المعلومات والإجراءات المستخدمة أثناء إعداد التقرير وتسجيلها وتجميعها وتحليلها والإبلاغ عنها للسماح بفحصها وضمان جودة المعلومات وأهميتها النسبية.

5. المصداقية:

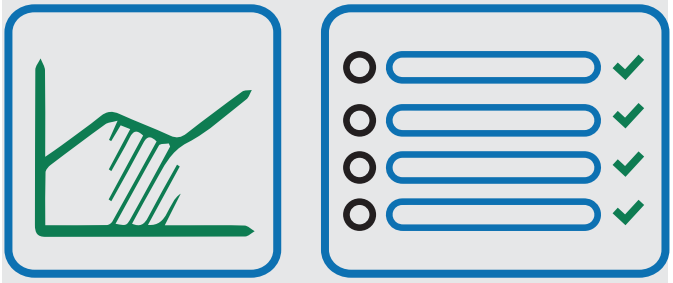

يجب على المؤسسة أن تحاول الحفاظ على خطاب متوازن حول أدائها. ولا ينبغي أن تحجب الآثار السلبية أو الفشل في تحقيق أهداف معينة. ويجب أن تقدم معلومات صادقة ودقيقة وجوهرية وغير مضلّلة.

6. الشمولية:

يجب على المؤسسة الإفصاح بمعلومات كافية لتقديم نظرة شاملة عن نشاط المؤسسة.

06 اختيار مؤشرات الأداء

المؤشر هو تمثيل رمزي لمسألة معينة وهو ما يمكن من التواصل بوضوح بشأن خاصية أو اتجاه تطور هذه المسألة في نظام معقد.

ومن المفترض أن توفر المؤشرات المستخدمة في سياق التقارير غير المالية معلومات عن الأداء أو التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركة.

ويجب على المؤسسة تحديد قواعد احتساب ومراحل إعدادها والتحديث ومواعيد نشر لكل مؤشر.

وبالإضافة إلى ذلك، وبقدر الإمكان، يجب ربط هذه المؤشرات بالمؤشرات المالية لإثبات العلاقة بين المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والأداء الاقتصادي للمؤسسة.[7]

ويقترح هذا الدليل قائمة للمؤشرات التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات المدرجة في إعداد التقارير المتعلقة بأدائها في المجال البيئي والمجتمعي وفي مجال الحوكمة.

ويوصي هذا الدليل بالإفصاح على الأقل بهذه المؤشرات المقترحة ويترك المرونة للشركات لتضيف مؤشرات أخرى تتماشى مع خصوصياتها واستراتيجيتها.

ويجب أن تبين الشركة مجال النشر المعتمد لكل من هذه المؤشرات. وفي حالة غياب أو استحالة نشر بعض المؤشرات المذكورة، على الشركة تبرير أسباب عدم النشر وفقا لمبدأ «الامتثال أو التفسير».

7 تمت الموافقة على مبدأ الربط بين المعلومات المالية وغير المالية من خلال الأطر المرجعية التالية: IIRC و TCFD والتوجيه الأوروبي.

أين ومتى يتم نشر المعلومات البيئية و الاجتماعية والحوكمة؟

يمكن تضمين المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقرير التصرف المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة في نفس الوقت مع القوائم المحاسبية السنوية.

ويمكن للشركات أيضًا استخدام كل هذه المعلومات أو جزء منها في وسائل الاتصال الأخرى (تقرير التنمية المستدامة وتقرير المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وموقع الشركة على الانترنات...). وفي هذه الحالة، يجب على الشركات الحرص على تناسق المعلومات غير المالية المفصح عنها في جميع وسائل النشر.

6. ما هي المؤشرات الرئيسية التي يجب اعتمادها؟ ـ قائمة متكونة من 32 مؤشرًا.

أغلب المؤشرات المقترحة في هذا الدليل منبثقة من المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI وتندرج في إطار أهداف التنمية المستدامة ODDs وهي مصنفة حسب طبيعة المعلومات المطلوبة ويمكن تصنيفها الى المعلومات البيئية والمجتمعية والحوكمة.

وفي إطار منهج مدروس وتدريجي، لم يتم اختيار سوى المؤشرات الأكثر تمثيلا والأكثر أهمية والتي يمكن لجميع الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتونس اعتمادها. ونتيجة لذلك، لم تدرج في قائمة المؤشرات المقترحة مؤشرات خاصة بقطاعات معينة.

ولكن وبالرغم من ذلك فإن بعض المؤشرات المقترحة يصعب تطبيقها على بعض الشركات.

ومن الأجدى، أن تنظر الشركات المدرجة إلى القائمة المقترحة على أنها مساعدة أولية في اختيار المؤشرات التي يمكنها تكييفها مع احتياجاتها وخصوصياتها.

وبالتالي، يترك هذا الدليل المرونة لكل شركة لاستكمال وإثراء القائمة المقترحة بمؤشرات أداء أخرى تتماشى مع:

- حجمها وقطاعها وموقعها،
- استراتيجيتها للتطوير

وأخيرًا، يمكن للشركات الناشطة في القطاع المالي الاعتماد على المرجعيات الخاصة بها المقدمة على مستوى الملحق عدد 2.

قائمة المؤشرات ـ 32 مؤشر

المجال	المؤشر	كيفية الاحتساب	GRI	ODD
بيئة	استهلاك الطاقة	**E1- 1** - إجمالي استهلاك الطاقة داخل المؤسسة (بالجول أو المضاعفات) وأنواع الوقود المستخدم. **E1- 2** - إجمالي استهلاك الطاقة خارج المؤسسة.	GRI 302-1	
	كثافة الطاقة	**E2- 1** - نسبة كثافة طاقة المؤسسة : قسمة استهلاك الطاقة المطلق (البسط) على المقياس الخاص بالشركة (المقام). **E2- 2** - مقدار التخفيضات في استهلاك الطاقة التي تحققت كنتيجة مباشرة لمبادرات التوفير وزيادة الكفاءة بالجول أو مضاعفاته.	GRI 302-3	
	مزيج الطاقة	**E3** - استهلاك الطاقة داخل المؤسسة حسب نوع الطاقة المستخدمة / توزيع مختلف أنواع الطاقة المستخدمة.	GRI 302	
	المياه والنفايات	**E4- 1** - إجمالي كمية المياه المستهلكة حسب المصدر. **E4- 2** - النسبة المئوية والحجم الإجمالي للمياه المعالجة والمعاد استغلالها.	GRI 303 المياه والصرف الصحي 2018	
	انبعاثات الغازات الدفيئة GES	**E5- 1** - إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المباشرة (مجال التطبيق 1) بالأطنان الرقمية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. **E5- 2** - انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير المباشرة (مجال التطبيق 2). **E5- 3** - انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الأخرى غير المباشرة (مجال التطبيق 3). **E5- 4** - وجود خطة عمل للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (نعم / لا).	GRI 305	
	كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة GES	**E6** - نسبة كثافة انبعاثات غازات الدفيئة للمؤسسة.	GRI 305-4	
	السياسة العامة ـ البيئية	**E7- 1** - وجود سياسة بيئية رسمية موقعة من الإدارة (نعم / لا). **E7- 2** - وجود سياسة محددة لمعالجة النفايات و/ أو رسكلتها (نعم / لا).	GRI 102	

بيئة	السياسة العامة - تغير المناخ	**E8** - وجود سياسة عامة للتخفيف من مخاطر تغير المناخ.	GRI 102	
	النفايات السائلة والصلبة	**E9- 9** - الوزن الإجمالي للنفايات الخطرة وغير الخطرة موزعة حسب طرق المعالجة (إعادة الاستخدام – الرسكلة – التسميد - التثمين – الحرق – طمر النفايات - التخزين في الموقع، ...).	GRI 306	
	المواد	**E10** - الوزن الإجمالي أو الحجم الإجمالي للمواد المستخدمة في إنتاج وتغليف المنتجات والخدمات الأساسية للمؤسسة، مصنفة حسب: 1. المواد غير المتجددة المستخدمة؛ 2. المواد المتجددة المستخدمة.	GRI 301-1	
	التنوع البيولوجي	**E11- 1** - طبيعة الآثار الهامة المباشرة وغير المباشرة لأنشطة المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها على التنوع البيولوجي. **E11- 2** - قائمة مبادرات الشركة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي.	GRI 304	
اجتماعي	تأجير الرجال -النساء	**S1- 1** - النسبة بين متوسط أجر الرجال ومتوسط أجر النساء لكل فئة من فئات الموظفين.	GRI 405	
	الوظائف	**S2- 1** - توزيع الموظفين حسب نوع العقد (عقود غير محددة المدة وعقود محددة المدة وغير محددة المدة وبدوام جزئي والعمل عن بعد). **S2- 2** - عدد عقود الدمج (التدريب المهني والتكوين وعقود الكرامة ...) المبرمة خلال السنة والنسبة المئوية لعقود الدمج المحولة إلى عقود غير محددة المدة. **S2- 3** - معدل تناوب الموظفين حسب نوع العقد (عقود غير محددة المدة وعقود محددة المدة وعقود بدوام جزئي) من سنة إلى أخرى.	GRI 401 GRI 102-8 GRI 401	
	التنوع وتكافؤ الفرص	**S3** - توزيع الرجال / النساء حسب الوظائف المهنية.	GRI 405	
	محاربة التمييز	**S4** - وجود ميثاق أو سياسة للتنوع وعدم التمييز (نعم / لا).	GRI 103	

اجتماعي	الصحة والسلامة المهنية	**S5- 1** - قائمة أنواع الحوادث المهنية والأمراض المهنية. **S5- 2** - معدل حوادث الشغل ومعدل الأمراض المهنية ومعدل أيام العمل المهدورة ومعدل التغيب عن العمل والوفيات الناتجة عن العمل لجميع الموظفين، مع تصنيفها حسب الجنس.	**2-403 GRI**	
	الصحة والسلامة المهنية	**S6** - تحليل المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل وتنفيذ خطة التخفيف من مخاطر الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك المخاطر النفسية والاجتماعية (نعم / لا).	**103 GRI**	
	السياسة العامة للسلامة والصحة المهنية	**S7- 1** - وجود سياسة تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العمل القسري و / أو تشغيل الأطفال (نعم / لا) **S7- 2** - إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يتم إبلاغ المزودين والحرفاء بهذه السياسة (نعم / لا)	**409 GRI**	
	حقوق الإنسان	**S8.1** وجود سياسة داخل المؤسسة تتعلق بحقوق الإنسان (نعم / لا). **S8- 2** - إذا كانت الإجابة بنعم، فهل تغطي هذه السياسة المزودين والحرفاء (نعم / لا).	**412 -GRI**	
	التكوين	**S9- 1** - متوسط عدد ساعات التكوين في السنة لكل موظف ولكل فئة مهنية. **S9- 2** - متوسط عدد ساعات التكوين المخصصة للمواضيع البيئية والمجتمعية.	**404-2 GRI**	
	المجتمعات المحلية	**S10- 1** - قائمة برامج تنمية المجتمع المحلي حسب احتياجاتهم. **S10- 2** - نسبة مجموع رقم معاملات الشركة المستثمرة في المجتمع المحلي.	**413 GRI**	
الحوكمة	تنوع الهيئات الإدارية	**G1- 1** - نسبة النساء في هيئات الحوكمة وهيئات إدارة المؤسسة. **G1- 2** - نسبة النساء في لجان مجلس الإدارة.	**405 GRI**	

الحوكمة	استقلالية مجلس الإدارة	**G2- 1** - الفصل بين مهام المدير العام ومهام رئيس مجلس الإدارة (نعم / لا). **G2- 2** - نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.	**102 GRI**	
	المكافآت والحوافز - الهيئات الإدارية	**G3- 1** - نشر المعلومات المتعلقة بسياسات المكافآت المعمول بها فيما يخص أعضاء هياكل الإدارة. **G3- 2** - الأخذ بعين الاعتبار لمعايير أداء المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مكافآت المديرين التنفيذيين (نعم / لا).	**102-35 GRI** **102-36 GRI**	
	الاتفاقيات والمفاوضات الاجتماعية	**G4** - النسبة المئوية من إجمالي عدد الموظفين المشمولين باتفاقيات المفاوضات الاجتماعية.	**41- 102 GRI**	
	التقييم الاجتماعي والبيئي للمزودين	**G5- 1** - وصف لسلسلة التوريد الخاصة بالشركة. **G5- 2** - الأنظمة المستخدمة لتقييم المزودين باستخدام المعايير الاجتماعية والبيئية وقائمة المعايير الاجتماعية والبيئية المستخدمة للغرض. **G5- 3** - النسبة المئوية للمزودين وشركاء سلسلة التوريد التي تم تقييمها باستخدام المعايير الاجتماعية و البيئية وقائمة هذه المعايير.	**414-1 GRI** **308 GRI** **102-9 GRI** **(سلسلة التوريد)**	
	الأخلاق والنزاهة ومكافحة الفساد	**G6- 1** - وجود مدونة لقواعد السلوك الجيد و/أو قواعد الأخلاق المهنية داخل المؤسسة (نعم/ لا). **G6- 2** - النسبة المئوية لأعضاء الإدارة والموظفين والشركاء الذين تم تدريبهم على المسائل الأخلاقية وسياسات وإجراءات مكافحة الفساد في الشركة. **G6-3** - للمؤسسة سياسة لمكافحة الفساد (نعم/ لا).	**102 GRI** **103 GRI**	
	سرية البيانات	**G7** - للمؤسسة سياسة لحماية البيانات (نعم / لا).	**103 GRI** **418 GRI**	
	مبدأ الشرعية	**G8** - معدل الإدارات داخل الشركة موضوع عملية تقييم لمدى احترام القوانين المطبقة.	**307 GRI** **419 GRI**	

الحوكمة	**تشريك أصحاب المصلحة**	**G9- 1** - قائمة لمجموعات أصحاب المصلحة الذين انطلقت المؤسسة في حوار معها. **G9- 2** -طرق وتواتر الحوار حسب النوع ومجموعة أصحاب المصلحة. **G9- 3** - الأسئلة والمخاوف الرئيسية التي أثيرت في الحوار مع أصحاب المصلحة وكيفية استجابة الشركة لانتظار اتهم.	**101 GRI** **102-42 GRI** **102-43 GRI** **102-44 GRI**	
	الشراءات المسؤولة	**G10- 1** - حصة المشتريات من المؤسسات الناشئة وقائمة المبادرات لصالح هذه المؤسسات. **G10- 2** - حصة المشتريات من المؤسسات الصغيرة مع تحديد نسبة التعاونيات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. **G10- 3** - متوسط أجل الدفع للمزودين من بين المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.		
	إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة	**G11** - نشر تقرير عن التزامات الشركة في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة (نعم/لا).		

7. ملحق عدد 1 : أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

القضاء على الفقر

القضاء التام على الجوع

الصحة الجيدة والرفاهة

التعليم الجيد

المسواة بين الجنسين

المياه النظيفة
والنظافة الصحية

طاقة نظيفة
و بأسعار معقولة

العمال اللائق
و نمو الإقتصاد

الصناعة و الإبتكار
والهياكل الأساسية

الحد من أوجه عدم المساواة

مدن و مجتمعات محلية
مستدامة

الإستهلاك والإنتاج
المسؤولان

العمل المناخي

الحياة تحت الماء

الحياة في البر

السلام و العدل
و المؤسسات القوية

عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف

7. ملحق عدد 2 :

القطاع المالي وإعداد تقارير الحوكمة والبيئة والمجتمعية: كيف يمكن لأصحاب رؤوس الأموال وشركات التأمين القيام بذلك؟

الاستنتاج:
تحديات التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات المالية على مستويين:

فمن ناحية، لديها قضايا التنمية المستدامة المشتركة مع المؤسسات الأخرى.

ومن ناحية أخرى، لديها مسؤولية خاصة بسبب طبيعة نشاطها والتأثير الذي تمارسه في هذا السياق على أداء الاقتصاد[8]

ومنذ بداية سنوات 2000، تطور اهتمام القطاع المالي بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، سواء من حيث الآثار الاجتماعية والبيئية المباشرة لأنشطته الاستثمارية أو تدريجيا من حيث أنشطته التمويلية.

وبعيداً عن وصفه توجها، فإن هذا الاهتمام أصبح الآن حقيقة: فالجهات الفاعلة المالية وقطاع التأمين تدرك الآن الأهمية المتزايدة للمخاطر والفرص المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية.

أمثلة من التحديات الخاصة بالقطاع المالي والمتعلقة بالمجالات البيئية والمجتمعية والحوكمة.

القضايا البيئية الخاصة بالقطاع المالي

1. تمويل ومرافقة أصحاب المشاريع الخضراء
2. تمويل المؤسسات والأفراد نحو الانتقال الطاقي
3. إنشاء منتجات وخدمات جديدة تحترم البيئة (الصناديق الخضراء والبطاقات البنكية الإيكولوجية، ...)
4. الوقاية من المخاطر الاجتماعية والبيئية في الأنشطة المصرفية والمالية
5. تدريب الموظفين على المخاطر الاجتماعية والبيئية المتصلة بالمنتجات والخدمات المالية
6. وضع حلول للتأمين ضد المخاطر البيئية

التحديات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالقطاع المالي

1. إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات المصرفية: عروض مصرفية للفئات ذات الدخل الضعيف وتطوير التمويل الصغير والتأمين الشامل ونشر الثقافة المالية ...
2. تجنب فرط المديونية ودعم الحرفاء في الحالات الصعبة
3. إدارة المخاطر الأخلاقية والائتمانية: مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي والفساد
4. دعم المؤسسات الصغيرة جدا وتشجيع إحداث المشاريع وخاصة ذات المسؤولة.

8 دليل ORSE (2005) حول التمويل المستدام

ما هي المرجعيات الرئيسية لإدماج المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في القطاع المالي؟

بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية العامة المعروضة أعلاه، وُضعت عدة مبادرات ومراجع لدعم مختلف الجهات الفاعلة في القطاع المالي في الدور الذي يفترض أن تقوم به في سياق الانتقال البيئي. وفيما يلي بعض هذه المبادرات المعترف بها في الميدان:

مبادئ الاستثمار المسؤول PRI

مبادئ الاستثمار المسؤول PRI: هي مبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، أنشأها برنامج مبادرة الأمم المتحدة المالية البيئية والميثاق العالمي للأمم المتحدة.
وهي أكبر مبادرة استثمارية مسؤولة في العالم تهدف إلى تحديد العلاقات بين الاستثمارات والقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة ومساعدة المؤسسات على إدماج هذه القضايا في قراراتها عن طريق الاستثمار بهدف تحسين العائدات طويلة الأجل للمستفيدين.

وبالتحديد يتعين على المستثمرين المنخرطين في هذه المبادرة احترام الست مبادئ التالية:

1- مراعاة القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار،
2- مراعاة القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة في سياساتها وممارسات المساهمين،
3- حث المؤسسات التي تستثمر فيها على أن تنشر تقارير عن ممارساتها في مجال البيئية والمجتمعية والحوكمة،
4- تعزيز قبول وتطبيق مبادئ الاستثمار المسؤول بين المتصرفين في الأصول،
5- العمل في شراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع المالي الملتزمة باحترام المبادرة من أجل تحسين كفاءتها،
6- تقرير عن أنشطتهم وعن التقدم المحرز في تطبيق مبادئ الاستثمار المسؤول.

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ طوعية، إلا أن عدد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول PRI تزايد بشكل هام، حيث ارتفع من 63 إلى أكثر من 3000 موقع في 15 سنة. وبالنسبة للمستثمرين المؤسساتيين، يمثل ذلك أكثر من 23,5 مليار دولار من الأصول، في حين أن مجموع متصرفي الأصول الموقعين يزيد عن 100 000 مليار دولار لقائم الأصول.
ومنذ إحداثه في سنة 2006، شهدت مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول منحا تصاعديا[9].

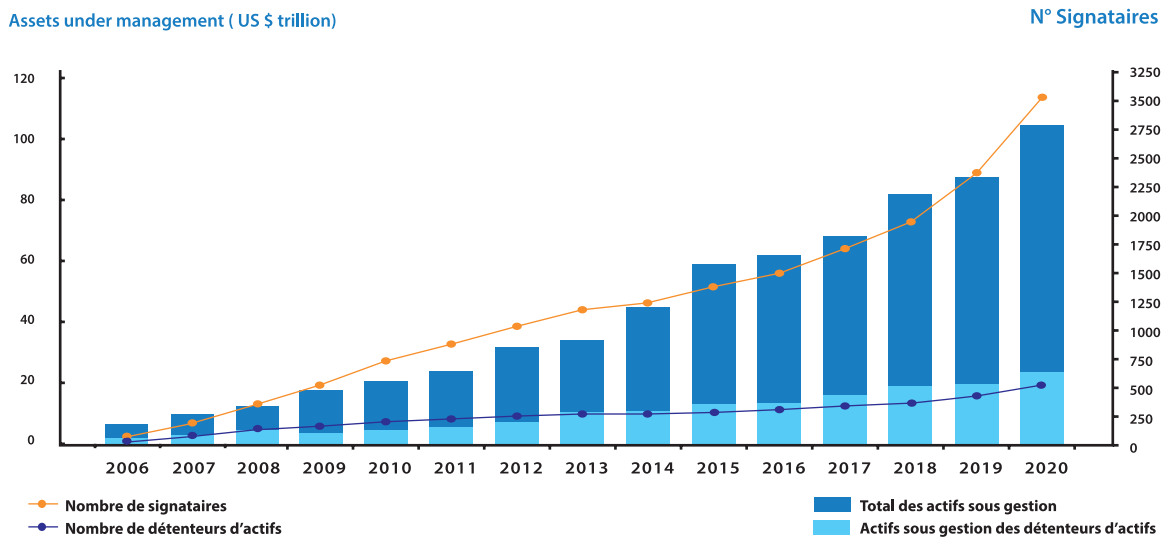

9 1096=https://www.unpri.org/downloodac

ما هي المرجعيات الرئيسية لدمج معايير الحوكمة والبيئية والاجتماعية من قبل القطاع المالي؟

مبادئ خط الاستواء Les principes d'équateur

تعد مبادئ خط الاستواء (Les principes d'équateur)، التي ظهرت في جوان 2003 بمبادرة من مجموعة من البنوك الدولية، إطارًا دوليًا لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في تمويل المشاريع.

وتعتمد على قائمة من 10 مبادئ يتم تطبيقها على المشاريع التي تتجاوز الاستثمارات فيها 10 مليون دولار.
المبادئ العشرة لمبادرة خط الاستواء هي:

المبدأ 1- المراجعة والتصنيف
المبدأ 2- التقييم البيئي والاجتماعي
المبدأ 3- المعايير البيئية والاجتماعية المطبقة
المبدأ 4- خطة العمل ونظام التصرف
المبدأ 5- مشاركة أصحاب المصلحة
المبدأ 6- آلية التظلم
المبدأ 7- المراجعة المستقلة
المبدأ 8- الالتزامات بالتعهد أو عدم التعهد («العهود»)
المبدأ 9- المتابعة المستقلة والإفصاح
المبدأ 10- تقديم التقارير من قبل EFPIs[10]

وتتعهد المؤسسات المالية التي تتبع هذه المبادئ بمنح القروض فقط للمقترضين الذين يوافقون على احترام السياسات والإجراءات، المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والبيئية، وفقا لمبادئ خط الاستواء.

وهناك 3 صيغ لمبادئ خط الاستواء: النسخة الأولى التي أصدرت سنة 2003 والنسخة المنقحة خلال سنة 2006 ونسخة 2013 التي أصبحت أكثر تشددا بالمقارنة مع الإصدارات القديمة.

مبادئ التأمين المسؤول - مؤسسات التأمين المستدام

انطلقت مسائل التأمين المسؤول منذ جوان 2012 في ريو دي جانيرو، قبل مؤتمر «ريو+20». وهي تتويج للعمل الذي بدأ في سنة 2006 بين قادة قطاع التأمين، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتمد هذه المبادئ قطاع التأمين على المستوى الدولي بإطار مرجعي عن كيفية التعامل مع المخاطر والفرص التي تتيحها هذه المعايير البيئية والاجتماعية. وبصورة أوضح، فإن هذه المبادئ، المكونة من أربع دعائم، تضفي الطابع الرسمي على إدماج مفهوم مسؤولية المؤسسات في نشاط شركات التأمين.

وتلزم هذه المبادرة الموقعين عليها بأربعة مبادئ كما يلي:

1- إدماج المسائل البيئية والمجتمعية في قرارات وأنشطة شركات التأمين،

2- التعاون مع حرفائهم وشركائهم في الأعمال التجارية لتوعيتهم بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتشجيعهم على إيلاء مزيد من الاعتبار للمخاطر ووضع حلول ملموسة،

3- التعاون مع الحكومات والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الجهود في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة،

4- الإبلاغ عن تطبيق المبادئ وإظهار الشفافية عن طريق النشر المنتظم للتقدم في تنفيذها.

10 Equator Principales Financial Institutions

ما هي المؤشرات المحددة للعوامل المختلفة في القطاع المالي؟

بالإضافة إلى المؤشرات المشتركة المذكورة سابقا، يمكن للمؤسسات في القطاع المالي الاعتماد على المؤشرات المحددة التالية والمنبثقة من المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI في جزئها المخصص للقطاع المالي:

مؤشر	GRI
السياسات التي تشمل العناصر البيئية والاجتماعية حسب قطاعات النشاط.	FS1
طرق تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وتحليلها حسب قطاعات النشاط.	FS2
كيفية مراقبة تنفيذ الامتثال للمتطلبات البيئية والاجتماعية المطبقة على قطاعات النشاط.	FS3
عملية تحسين مهارات الموظفين المتعلقة بالسياسات البيئية والاجتماعية.	FS4
التفاعلات مع الحرفاء والمستثمرين والشركاء فيما يتعلق بالمخاطر البيئية والاجتماعية وكذلك الفرص المتاحة في هذا المجال.	FS5
القيمة النقدية للمنتجات والخدمات المقدمة فيما يتعلق بمزايا اجتماعية محددة حسب قطاع النشاط ومفصلة حسب الهدف.	FS7
القيمة النقدية للمنتجات والخدمات المقدمة فيما يتعلق بفوائد بيئية محددة حسب قطاع النشاط ومفصلة حسب الهدف.	FS8
سياسات حقوق التصويت التي تطبق على الأوراق المالية التي تمتلك الشركة حقوق التصويت فيها، وتحديداً فيما يتعلق بالقضايا البيئية أو الاجتماعية.	FS12
مبادرات لتحسين وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية.	FS14
مبادرات لزيادة المعرفة المالية حسب نوع المستفيد.	FS16

7. ملحق عدد 3 :

المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي

تتمثل المعايير البيئية والاجتماعية العشرة للبنك الدولي فيما يلي:

المعيار البيئي والاجتماعي 1:
تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

المعيار البيئي والاجتماعي 2:
الشغل وظروف العمل

المعيار البيئي والاجتماعي 3:
الاستخدام الرشيد للموارد ومنع التلوث والتصرف فيه

المعيار البيئي والاجتماعي 4:
صحة السكان وسلامتهم

لمعيار البيئي والاجتماعي 5:
حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي؛

المعيار البيئي والاجتماعي 6:
الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية البيولوجية؛

المعيار البيئي والاجتماعي 7:
الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخيا في أفريقيا جنوب الصحراء؛

المعيار البيئي والاجتماعي 8:
التراث الثقافي؛

المعيار البيئي والاجتماعي 9:
الوسطاء الماليون؛

المعيار البيئي والاجتماعي 10:
تشريك أصحاب المصلحة والمعلومات

7. ملحق عدد 4 :

المراجع

- مبادرة البورصات المستدامة (SSE https://sseinitiative.org) /
- دليل إصدار السندات الخضراء المسؤولة اجتماعيا والمستدامة في تونس
https://www.cmf.tn/?q=publication-par-le-cmf-du-guide-99obligations-vertes-socialement-%80%A9mission-d%E2%C3%99%80%d%E2 responsables-et-durables
- الاتحاد العالمي للبورصات (https://www.world WFE -exchanges.org/
- CDP: https://www.cdp.net/ar
- مبادرة الإبلاغ العالمية GRI:https://www.globalreporting.org/
- https://integratedreporting.org/the /2-IIRC: -iirc
- معيار ISO 26000:-26000 https://www.iso.org/fr/iso- social-responsibility.html
- مبادئ خط الاستواء: equator_principles_/01/2018/principles.com/wp-content/uploads pdf- http://equator.2013_french
- مبادئ الاستثمار المسؤول - PRI: https://www.unpri.org
- مبادئ التأمين المسؤول: -PSI- https://www.unepfi.org//06/2013/content/uploads 20%20une%20pour%20Principes%psi/wp document_French.pdf#:~:text=Les %A9silience %20r% C3 % 20une%la%20proposent%20responsable%Assurance 20catastrophes %20aux %20face %A9 %A9t% C3 %20soci% C3 %20la %20de
- إطار الحوكمة الوطني (RNG): -national-de-la-gouvernance http://www.innorpi.tn/fr/ referentiel
- القانون رقم 35/2018 المؤرخ 11 جوان 2018: https://www.innorpi.tn/sites/default/files/ pdf.2_inline-files/loi
- SASB: https://www.sasb.org
- SSEI: https://sseinitiative.org
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: -Rapport-version-final.pdf http://www.environnement. gov.tn/images/fichiers/developpement_durable/SNDD
- الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر: http://www.environnement.gov.tn/index.php/fr/ developpement-durable/concretisation-du-developpement-durable-dans-les-plans-et-les-strategies-de-developpement/strategie-nationale- من بين الاقتصاد في تونس
- الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد: www.inlucc.tn/fileadmin//197.5.145.96//:http pdf/isfr.pdf
- الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: -SNIF-Tunisie.pdf http://www./11/2019/content/uploads cae.gov.tn/wp
- الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ: -A9gie-Nationale-%content/uploads/Strat%C3 pdf http://www.environnement.gov.tn/PICC/wp.R rapport2-93%80%E2
- الاستقصاء الاستثماري المسؤول لRBC (2020): http://www.rbc.com/nouvelles/ gam-investing-report.html-20201014/2020/news
- TCFD: -tcfd.org/ https://www.fsb

بورصة تونس
BOURSE DE TUNIS

34, avenue de la Bourse
1053, Les Berges du Lac II – Tunis
Tel : (+216) 71 197 910
Fax : (+216) 71 197 903
info@bvmt.com.tn
www.bvmt.com.tn

بورصة تونس
BOURSE DE TUNIS

34, avenue de la Bourse
1053, Les Berges du Lac II – Tunis
Tel : (+216) 71 197 910
Fax : (+216) 71 197 903
info@bvmt.com.tn
www.bvmt.com.tn